

تعريف قيمة الاشتراك

مليم جنيه
في القطر المصري
٢٠٠ عن سنة
٧٠٠ عن ستة أشهر

مليم جنيه
في جهات خارج الحكومة
١٠٠ عن سنة
٢٠٠ عن ستة أشهر

وقيمة الاشتراك تدفع سلفا
إما نقدا وإما بحوالاة على أحد البنوك أو البوستة
طلب الاشتراك يقدم في أول كل شهر

الوقعة المصرية

جريدة رسمية



تصدر في أيام السبت والاثين والاربعاء من كل أسبوع
ماعدا أيام الاعياد والمواسم

تنبيه

تقدم طلبات الاشتراك
ونشر الاعلانات
الى ادارة المطبعة الاميرية ببولاق

أجرة نشر الاعلانات

مليم جنيه
٦٠ في وسط الجريدة
٤٠ في الصحيفة الاخيرة
عن كل سطر

نمن كل نسخة من الجريدة
١٢ مليا في السنة الحاضرة

يجب ارسال الاعلانات في أيام الاحد والثلاثاء والجمعة الساعة تسعة افرنكي صباحا لكي يتيسر نشرها في اليوم التالي

ثانيا - تسرى أحكام القانون المختصة بالمطابع على المطابع الحارثى طبع
جرائد فيها وذلك فيما يختص فقط بالمخالفات المتعانة بطبع هذه
الجرائد غير أنه

١ - لا يطلب ايداع التأمين المنصوص عليه في القانون

ب - وتعتبر الرخصة كأنها أعطيت فعلا لكل مطبعة يكون مطردا
طبع احدى الجرائد فيها حتى صدور هذا القرار

ثالثا - يجوز في كل وقت للحكومة عند الاقتضاء استعمال السلطة المنصوص
عليها في المادتين العاشرة والسابعة عشرة من القانون

قرار نائب

بعد اطلاع مجلس النظار على قراره في هذا اليوم بتنفيذ قانون المطبوعات
الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ فقرر تكليف سعادة ناظر الداخلية بإقامة الدعوى
أمام المحاكم عن المخالفات التي تقع من الجرائد مالم يستصوب المجلس تنفيذ
المادة الثالثة عشرة من القانون للوصول الى الغاية المقصودة ما

رئاسة مجلس النظار

أنتم الجناب الخديوي المعظم

بالرتبة الثالثة

على علي رمضان أفندي الذي كان طبيبا بيطريا بمصلحة الاراضي الاميرية
بمناسبة حالته على الماش ما

القسم الرسمى

رئاسة مجلس النظار

قرار صادر من مجلس النظار في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩

حيث ان الحكومة لم تنفذ منذ سنة ١٨٩٤ قانون المطبوعات الصادر
في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

وحيث ان الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس ١٩٠٢ ردع
الجرائد عن تجاه زها الحدود وعن الفوضى التي وصلت اليها وأرسل اليها مجلس
شورى القوانين طلبا مثل هذا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٤

وحيث ان عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد الا تماديا في التعزف
والخروج عن الحد حتى أدى ذلك لشكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس
شورى القوانين من هذه الحالة التي أضرت بمصالح البلاد ضررا بليغا
فقد قرر مجلس النظار ما يأتي

أولا - يعمل بأحكام قانون المطبوعات (الصادر بتفسيرها وتوضيحها
القرار الوزاري الرقم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١) فيما يتعلق منها
بنشر الجرائد في القطر المصري . وكل جريدة تثبت صاحبها بالكيفية
التي تقررها نظارة الداخلية أن اصداها كان مطردا حتى صدور
هذا القرار تعتبر كأنها حاصلة فعلا على الرخصة التي نص عليها
القانون . وكل جريدة من هذه الجرائد لم يسبق لها ايداع التأمين
المنصوص عليه في القانون تعفى من ايداعه أيضا